مظاهر التجوز النحوي عند المحدثين دراسة وصفية تحليلية مقارنة في جهود الجواري والمخزومي والعطية

Aspects of Grammatical License (al-Tajawwuz) among Modernists: A Descriptive and Analytical-Comparative Study of the Efforts of Al-Jawari, Al-Makhzoumi, and Al-Attiyah

10.35781/1637-000-165-006

الباحثة/ فاطمة علي طاهر الأهدل

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى استكشاف مظاهر التجوز في الفكر اللغوي العربي الحديث من خلال دراسة وصفية تحليلية مقارنة لجهود كل من مهدي المخزومي، وأحمد عبد الستار الجواري، وخليل إبراهيم العطية، وذلك بوصفهم من أبرز أعلام المدرسة النحوية الحديثة التي سعت إلى إعادة النظر في بنية الدرس النحوي وتقويم منطلقاته النظرية والتطبيقية. ويأتي هذا البحث للكشف عن طبيعة تعامل هؤلاء العلماء مع القاعدة النحوية، وتحليل مواقفهم من التراث النحوي.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المقارن القائم على تتبع مظاهر التجوز النحوي في مؤلفات هؤلاء الأعلام، وتحليلها، ثم مقارنتها للكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف، وتحديد درجة التجوز عند كل واحدٍ منهم.

وقد أظهرت نتائج البحث أن التجوز النحوي عند المحدثين لا يمثل خروجًا عشوائيًا عن القواعد، بل هو توجه منهجي واعٍ يقوم على نقد الأطر النحوية التقليدية، ومحاولة إعادة بنائها في ضوء الاستعمال الحقيقي للغة، مع تقليل الاعتماد على مفاهيم العامل، والتقدير، والتعليل الذهني المجرد، كما كشفت الدراسة عن تباين واضح في درجات التجوز بين العلماء؛ إذ يتسم منهج المخزومي بنزعة نقدية جريئة تميل إلى إعادة بناء المفاهيم النحوية من أساسها، في حين يتجه الجواري إلى معالجة جزئية نقدية تتسم بالاعتدال، بينما يقدم العطية تصورًا توفيقيًا يجمع بين القاعدة النحوية والاستعمال اللغوي في إطار من التوازن والمرونة.

الكلمات المفتاحية: التجوز النحوي، الفكر اللغوي الحديث، التيسير النحوي، الاستعمال اللغوي، المخزومي، الجواري، العطية.

ISSN : 2410-1818

Aspects of Grammatical License (al-Tajawwuz) among Modernists: A Descriptive and Analytical-Comparative Study of the Efforts of Al-Jawari, Al-Makhzoumi, and Al-Attiyah

Fatimah Ali Taher Al-Ahdal

Abstract:

This research aims to explore the aspects of grammatical license (*al-Tajawwuz*) in modern Arabic grammatical thought through a descriptive and analytical- comparative study of the contributions of Mahdi al-Makhzoumi, Ahmad Abdul-Sattar al-Jawari, and Khalil Ibrahim al-Attiyah. These scholars are regarded as prominent figures of the modern grammatical school, which sought to reconsider the structure of Arabic grammar lesson and evaluate its theoretical and practical foundations. The study seeks to reveal how these scholars engaged with grammatical rules and to analyze their stances toward the Arabic grammar tradition.

The study employed a descriptive-analytical comparative approach, based on tracking manifestations of grammatical license within the works of these scholars, then comparing them to identify points of agreement and disagreement between these scholars, as well as determining the degree of license employed by each of them.

The findings indicate that grammatical license among modernists does not represent a random departure from rules. Rather, it is a conscious methodological approach based on critiquing traditional grammatical frameworks and attempting to reconstruct them in light of actual language use, while reducing reliance on the concepts of al-Amil (agent/governor), al-Taqdir (estimation/supposition), and abstract intellectual analysis. The study also revealed a clear variation in the degrees of grammatical license among the scholars: Al-Makhzoumi's approach is characterized by a bold critical tendency aimed at reconstructing grammatical concepts from their foundations; Al-Jawari leans toward a more moderate, partial critical approach; while Al-Attiyah offers a conciliatory vision that balances grammar with language use within a framework of balance and flexibility.

Keywords: Grammatical License, Modern Linguistic Thought, , Grammatical Simplification, Language Use, Al-Makhzoumi, Al-Jawari, Al-Attiyah,

ISSN : 2410-1818

المقدمة:

يعد النحو العربي أحد أبرز العلوم التي أسهمت في تقعيد اللغة وضبط نظامها، غير أن مسيرته التاريخية لم تخلُ من إشكالات منهجية ومعرفية، تمثلت في كثرة التعليلات الذهنية، والاعتماد على التقدير، مما أفضى إلى نوع من التعقيد الذي أثقل الدرس النحوي وأبعده عن واقع الاستعمال اللغوي.

وفي ظل هذه الإشكالات، برزت في العصر الحديث اتجاهات نقدية سعت إلى إعادة النظر في التراث النحوي وتقويمه، والدعوة إلى تيسير النحو وتخليصه من مظاهر التعقيد والتكلف فيه.

وفي هذا الإطار تتجه هذه الدراسة إلى تناول جهود المحدثين للكشف عن مظاهر التجوز في نصوصهم النحوية، وبيان تجليه في معالجتهم للقضايا النحوية المختلفة. ومن هنا يأتي هذا البحث الموسوم بـ: ((مظاهر التجوز النحوي عند المحدثين: دراسة وصفية تحليلية مقارنة في جهود الجواري والمخزومي والعطية))، بوصفه محاولة علمية للكشف عن طبيعة التجوز عندهم، وتحليل ملامحه، من خلال دراسة مقارنة لجهود هؤلاء الأعلام، وبيان كيفية تعاملهم مع القاعدة النحوية بين الالتزام بها وتجاوزها في ضوء مقتضيات الاستعمال اللغوي.

مشكلة البحث:

تنبع مشكلة البحث من غياب تأطير نظري دقيق لمفهوم التجوز في الدراسات اللغوية الحديثة، إذ لا يزال هذا المفهوم يتداخل مع مفاهيم أخرى مثل التيسير والتجديد، كما تتجلى الإشكالية في التباين الملحوظ في تطبيقات التجوز النحوي لدى أعلام المدرسة العراقية الحديثة، ولا سيما أحمد عبد الستار الجواري، ومهدي المخزومي، وخليل إبراهيم العطية، من حيث درجة الجرأة في تجاوز القاعدة، وطبيعة المنطلقات النظرية التي يستندون إليها.

ويزداد هذا الإشكال تعقيدًا في ظل غياب دراسات مقارنة تجمع بين هذه الجهود في إطار تحليلي واحد، يكشف أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، ويحدد موقع التجوز النحوي ضمن مسار تطوير الدرس النحوي الحديث، ومن ثم تبرز الحاجة إلى دراسة علمية تسعى إلى بناء هذا المفهوم وتحليله في ضوء الاتجاهات اللغوية المعاصرة.

ISSN : 2410-1818

أسئلة البحث:

ينطلق هذا البحث من السؤال الرئيس الآتي:

ما طبيعة التّجوُّز في الفكر اللغوي العربي الحديث؟ وكيف تجلت مظاهره في جهود مهدي المخزومي، وأحمد عبد الستار الجواري، وخليل إبراهيم العطية؟

ويتفرع عنه عدد من الأسئلة الفرعية:

1- ما مفهوم التّجوُّز النحوي وعلاقته بالتيسير والتجديد؟
2- ما أبرز مظاهره عند الأعلام الثلاثة؟
3- كيف يتباين التّجوُّز لديهم من حيث الدرجة والاتجاه؟
4- ما أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم في التعامل مع القاعدة النحوية؟
5- ما أثر التجوز النحوي في تطوير الدرس النحوي الحديث؟

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في:

1- كونه يسلط الضوء على جهود نخبة من أعلام المدرسة اللغوية العراقية الحديثة، وهم مهدي المخزومي، وأحمد عبد الستار الجواري، وخليل إبراهيم العطية، اللذين أسهموا إسهامًا فاعلًا في نقد المنهج النحوي التقليدي، وتقديم قراءة أكثر مرونة، وواقعية للظواهر اللغوية.
2- كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تحاول تأصيل مفهوم التجوز النحوي الذي لا يزال يتداخل مع مفاهيم أخرى مثل التيسير والتجديد.
3- تبرز أهمية البحث كذلك في اعتماده على المنهج المقارن، الذي يمكن من خلاله الكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بين الأعلام الثلاثة وتحديد مستويات التّجوُّز لديهم.

أسباب اختيار الموضوع:

جاء اختيار هذا الموضوع نتيجة جملة من الدوافع العلمية والمنهجية التي يمكن إجمالها فيما يأتي:

1- ملاحظة التباين في مواقف النحاة المحدثين من القاعدة النحوية، ولا سيما لدى مهدي المخزومي، وأحمد عبد الستار الجواري، وخليل إبراهيم العطية.
2- غياب الدراسات المقارنة التي تجمع بين جهود هؤلاء الأعلام في إطار تحليلي موحد، يكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم، ويقدم تصورًا كاملًا عن اتجاهاتهم في التجوز النحوي.

ISSN : 2410-1818

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية، يمكن تحديدها فيما يأتي:

1- تأصيل مفهوم التجوز النحوي، وبيان علاقته بمفاهيم التيسير والتجديد في الفكر اللغوي الحديث.
2- الكشف عن أبرز مظاهر التجوز في مؤلفات مهدي المخزومي، وأحمد عبد الستار الجواري، وخليل إبراهيم العطية.
3- إجراء دراسة مقارنة بين اتجاهات الأعلام الثلاثة، بهدف تحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم، وتصنيف مواقفهم من حيث درجة التجوز واتجاهاته.
4- إبراز أثر التجوز النحوي في تطوير الدرس النحوي العربي، ومدى إسهامه في تحقيق التوازن بين القاعدة اللغوية والاستعمال الواقعي.

الدراسات السابقة:

أظهرت الدراسات اللغوية المعاصرة اهتمامًا متزايدًا بجهود الباحثين المعاصرين للتجديد وتبسيط الفكر النحوي العربي، لا سيما تلك التي تركز على شخصيات بارزة في المدرسة العراقية، مثل مهدي المخزومي، وأحمد عبد الستار الجواري. يُعرف هؤلاء العلماء بأنهم من أبرز الداعين إلى نقد القواعد النحوية التقليدية وإعادة تفسيرها في ضوء الاستخدام اللغوي الواقعي، وقد حللت دراسات عديدة آراء هؤلاء العلماء بشكل فردي، متناولةً قضايا مثل التجديد النحوي، ونقد نظرية العامل، والمنهج الوظيفي في التحليل النحوي والدعوة إلى تيسير النحو من خلال ربط القواعد بالاستخدام.

ومن خلال اطلاع الباحثة لم تجد أي دراسات حتى الآن تجمع بين إسهامات الجواري والمخزومي والعطية في موضوع التجوز النحوي، أو تُجرى مقارنة منهجية بين نقاط اتفاقهم واختلافهم، أو تكشف عن درجات التجوز المختلفة بينهم ((الجرأة، والاعتدال، والتوازن)) وفقًا لمعايير منهجية واضحة.

منهج البحث:

يتبنى هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي المقارن، وهو الأنسب لطبيعة الموضوع وأهدافه. وتتألف الدراسة من ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تتبع مظاهر التجوز في مؤلفات الجواري والمخزومي والعطية، ويركز على البحث على النصوص التي يظهر فيها مخالفة للقواعد المعيارية، أو تراعي الاستخدام اللهجي، أو تناقش المفاهيم التقليدية للتقدير والسببية.

المرحلة الثانية: تحليل هذه المظاهر، وتحديد طبيعة التجوز هل يتعلق بالقاعدة النحوية، أم بتفسيرها وتأويلها، أم بمعالجة الأدلة اللغوية واللهجات؟

ISSN : 2410-1818

المرحلة الثالثة: إجراء مقارنة منهجية بين الأعلام الثلاثة مع التركيز على نقاط الاتفاق والاختلاف على ثلاثة مستويات:

1- درجة التجوز من حيث ((الجرأة، والاعتدال، والتوازن)).

2- مجالات التجوز ((نظرية العامل، التقدير، والحذف، والتنوع اللهجي)).

3- أساليب التعامل مع التراث النحوي ((النقد الجذري، والنقد الجزئي، والتوفيق بين التقليد والابتكار)). ومن ثم تُستخلص النتائج من خلال هذه المقارنة، مما يُسهم في توضيح خصائص التجوز النحوي عند الأعلام الثلاثة، وتصنيف توجهاتهم المختلفة.

التمهيد:

لم يحظَ مفهوم التجوز بتأصيل منهجي نظري كافٍ في التراث النحوي، على الرغم من وجوده ضمنيًا في الممارسات التحليلية. لذا؛ تهدف هذه المقدمة إلى وضع إطار نظري لظاهرة التجوز، تمهيدًا لدراسة تجلياتها في مؤلفات الجواري والمخزومي والعطية.

يتمحور هذا البحث حول مفهوم التجوز في اللغة والمصطلحات متتبعه معانيه في المعاجم القديمة والحديثة، واستعراض المصطلحات التي استخدمها النحاة للتعبير عن التجوز وتقديم ابن عنقاء (ت 1053هـ) كنموذج رائد؛ حيث تجلى التجوز عنده - بعد التعمق في ثنايا كتابه تشنيف السمع بشرح شروط التثنية والجمع- على ثلاثة مستويات: الحذف والتقدير، والدلالة، والمصطلحات، المذاهب، القراءات، الضرورة الشعرية.

مفهوم التجوز لغة:

يدور الجذر العربي (ج، و، ز) حول معنى العبور والانتقال والتخفيف في المعاجم القديمة كمختار الصحاح، ولسان العرب، والمصباح المنير ([1]).

[1]) مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنيف الرازي (ت 606هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، ط5، 1420هـ – 1999م، 64. ولسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدين بن منظور الأنصاري، الرويفعي الأفريقي (ت 711هـ) دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، 328/5. والمصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (ت 770هـ)، تحقيق: عبد العظيم الشاوي، دار المعارف، ط2، (د.ت)، 115.

ISSN : 2410-1818

أما في المعاجم الحديثة مثل معجم اللغة العربية المعاصرة والمنجد في اللغة فتتبلور هذه المعاني حول التخفيف والتساهل في الاستعمال، والتجاوز عن الشيء، كما يستعمل للدلالة على استعمال اللفظ في غير معناه ([1]).

عند النحاة الأوائل:

لم يرد مصطلح التجوز عند النحاة الأوائل، ولكنه يظهر ضمنيًا في تناولهم للظواهر الخارجة عن القياس، وكان ابن جني (ت392هـ) في الخصائص أول من استخدم الكلمة صراحة قائلًا: "أنهم تجوزوا في اللفظ" و" وتجوزوا في العبارة " ([2])، تبعه ابن الخشاب (ت 567هـ) في كتابه المرتجل، الذي ربط التجوز بالتسامح ([3])، وأبو حيان الأندلسي (ت 745هـ) في كتابه التذييل والتكميل الذي وصف بعض الأحكام بأنها صادرة عن طريق التجوز ([4]).

هذه الدلائل تظهر أن النحاة الأوائل كانوا يدركون أن بعض تحليلاتهم لم تكن حقائق مطلقة، بل مجرد تسهيلات منهجية.

مما سبق نلاحظ أن مفهوم التجوز النحوي مر بثلاث مراحل: جذور ضمنية في التراث (من ابن جني إلى أبي حيان)، ونقاشات نقدية بين النحاة اللاحقين مثل (ابن عنقاء)، ثم صياغة منهجية بين علماء العصر الحديث. هذا التطور يقودنا إلى اعتبار التجوز جزء لا يتجزأ من روح النحو، لا خروجًا عنه.

المصطلحات المرادفة للتجوز:

لم يقتصر النحاة على مصطلح واحد للدلالة على التجوز، بل ابتكروا معجمًا ثريًا من المصطلحات ذات الصلة التي تعكس وجهات نظر متعددة حول هذه الظاهرة. ويمكن تصنيف هذه المصطلحات إلى ثلاث مجموعات:

---

[1]) معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1429هـ – 2008م، 420/1، والمنجد في اللغة، لويس المعلوف، المطبعة الكاثولوكية، بيروت، ط19، (ب.ت) ، 110/1.

[2]) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (ب، ط)، (ب.ت)، 1/ 174، 265.

[3]) المرتجل، أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، مجمع اللغة العربية، دمشق، (ب.ط) ، 1392هـ ، 1972م، 189.

[4]) التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار كنوز أشبيليا، ط1، 1430هـ – 2009م، 8/ 335.

ISSN : 2410-1818

المجموعة الأولى: مصطلحات التيسير والتبسيط: تشمل هذه المجموعة (التساهل، والمساهلة، والتقريب)

- **التساهل:** ورد عن أبي حيان الأندلسي(ت745هـ):" لقد تساهل بعض النحويين في الجار والمجرور والظرف... إلخ"[1]، وهو يدل على تجاوز الصعوبات وتجنب التشدد.
- **المساهلة:** ورد هذا المصطلح عند الشيخ زاده (ت 952هـ) " وأعلم أن قول المؤلف مساهلة"[2]، أي تيسير للفهم.
- **التقريب:** قال ابن يعيش (ت643هـ): " قول النحاة إن خبر كان إنما هو تقريب على المبتدي"[3]، وهو إقرار صريح بأن بعض الأحكام ليست حقائق مطلقة.

المجموعة الثانية: مصطلحات الاتساع والمرونة: تشمل التوسّع والاتساع.

- **التوسّع:** قال ابن الخباز (ت 639هـ) متحدثًا عن (إذ): " ...، وإضافتها إلى المضارع توسع في الكلام"[4] أي خروج عن القاعدة القياسية.
- **الاتساع:** قال ابن جني (ت392هـ): " ... فالاتساع فاشٍ في جميع أجناس العربية"[5]، حيث جعله سمة أصلية من سمات اللغة.

---

[1]) التذييل والتكميل: 78/11.

[2]) شرح قواعد الإعراب، ابن هشام، محمد بن مصطفى القوجوي (شيخ زاده) تحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا، (ب.ط)، (ب،ت)، 174.

[3]) شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ – 2001م، 340/4.

[4]) توجيه اللمع: أحمد ابن الحسن بن الخباز، تحقيق: فائز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط2، 1428هـ – 2007م، 588.

[5]) الخصائص لأبن جني: 247/2.

ISSN : 2410-1818

المجموعة الثالثة: مصطلحات التسامح والتجاوز: تشمل المسامحة، والتسامح، والتسمح.

- **المسامحة:** قال ابن مالك (ت 672هـ): " هذا عن سيبويه مسامحة في اللفظ واتساع"[1].
- **التسامح:** قال ابن الحاجب (ت 646هـ): " ... وفي العبارة تسامح" [2].
- **التسمح:** قال ابن ولاد (ت 332هـ): " ... وهذا تسمح يقع في اللفظ "[3].

ويتجلى مما سبق أن هذه المصطلحات تشكل معجمًا ثريًا يعكس الأبعاد المتعددة للفضاءات النحوية: بُعد التيسير (للقارئ)، وبُعد الاتساع (للغة نفسها)، وبُعد التسامح (من جانب النحاة). وستظهر جميع هذه الأبعاد في التحليل لجهود الجواري والمخزومي والعطية.

ابن عنقاء (ت1053هـ) نموذجًا للتجوز النحوي: يقدم محمد بن الخالص بن عنقاء (ت 1053هـ) في كتابه تشنيف السمع بشرح شروط التثنية والجمع نموذجًا رائدًا للتجوز النحوي، ويمكن تتبع هذا المنهج في ثلاث مجالات متداخلة:

أولًا: التجوز في الحذف والفرض:

سعى ابن عنقاء إلى تحرير التحليل النحوي من أعباء الفرضيات الذهنية في تفسيره للآية:﴿ الْحُرُّ بِالْحُرِّ﴾، يُرجح ابن عنقاء افتراض (القتل) (وجود مُحدَّد) على افتراض (الوجود) (وجود مطلق) ، واصفًا الأخير بأنه (اصطناع واضح)، ويجيز حذف حرف العطف عند تجنُّب الغموض ، كما في (أكلتُ تمرًا لحمًا) مستشهدًا بالعادات العربية ومُعارضًا من يقصرونه على الحالات النادرة. كما يجيز وصل ما لم يُشرب على ما يُشرب (التضمين) اختصارًا ، كما في (علفتها ماءً وتبنًا) (4).

---

[1]) شرح التسهيل، ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختوم، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلام، ط1، 1410هـ، 1990م، 40/4.

[2]) أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، عمان، الأردن، دار الجيل، بيروت، لبنان، (ب.ط)، (ب.ت)، 1/ 235.

[3]) الانتصار لسيبويه على المبرد، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط1، 1416هـ، 1996م، 107.

[4]) تشنيف السمع بشرح شروط التثنية والجمع، الإمام محمد بن الخالص بن عنقاء (ت 1053هـ) ، تحقيق: محمد بن حسن العمري، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1436هـ ، 2015م، 73، 87، 95،94.

ISSN : 2410-1818

ثانيًا: التجوز في علم الدلالة:

لا يكتفي ابن عنقاء بحدود المعنى، بل يفتح الباب للاستعارة والاستخدام السياقي. يُجيز ابن عنقاء مثنى (القمرين) (الشمس والقمر) مع أن أحدهما حرفي والآخر مجازي، معتمدًا على جواز استخدام كلمة واحدة لكلا المعنيين معًا، وهو رأي ينسبه إلى الإمام الشافعي، كما يُجيز مثنى المتجانسات اللفظية مثل: (الجونين) (للأسود والأبيض)، و(الأسدين) (للرجل الشجاع والحيوان المفترس)، ويُغيّر الإسناد في (خالية الشية) فيُعامل الوصف غير المتعدي على أنه متعدٍ ([1]) متجنبًا بذلك قبح التجويز في التطبيق النحوي.

ثالثًا: التجوّز في المصطلحات والقراءات القرآنية، والمذاهب النحوية، والضرورات الشعرية:

يرى ابن عنقاء أن وصف حركة الفعل في المضارع بأنها غير مُصرّفة (بناء) مجرد تسمية مجازية. ويدافع عن القراءات القرآنية التي قد تخالف (الأفصح) مُدينًا من يصفها بالأخطاء اللغوية، ومعتبرًا إياها خطأً واضحًا، ويقبل آراء نحاة الكوفة إنصافًا للشعراء، مُجادلًا بأن إدانة شاعر لمجرد اتباعه مذهبه هو الخطأ بعينه. ويُجيز الحذف لضرورة شعرية كما في تفسيره لكلمة (فقاقعها) أصلها (فقائع - فقاعات) كل هذا يظهر مرونة في التعامل مع البنى المرجعية والمذهبية ([2]).

يتضح مما سبق أن ابن عنقاء ليس مجرد ناقل للتراث، بل مجدد له بالمعنى الأعمق، حيث يقدم نموذجًا متكاملًا للتجوز النحوي يمثل المستويات التركيبية والدلالية والمنهجية.

وبعد استعراض مفهوم التجوز في اللغة والمصطلحات، وتتبع المصطلحات ذات الصلة، وتحليل النموذج الرائد ابن عنقاء، نكون قد وضعنا الإطار النظري اللازم للانتقال إلى التحليل التطبيقي لجهود الجواري والمخزومي والعطية، في المبحث الأول، سنرى كيف تتجلى مظاهر التجوز في مؤلفاتهم، وفي المبحث الثاني، سنقارن درجات التجوز لديهم (الجرأة عند المخزومي، والاعتدال عند الجواري، والتوازن عند العطية)، وأخيرًا ستقدم الخاتمة صورة واضحة للتجوز النحوي كاتجاه أصيل في الفكر اللغوي العراقي الحديث.

---

[1]) المرجع السابق: 143، 166، 282.

[2]) تشنيف السمع: 323، 207، 208، 165، 115.

ISSN : 2410-1818

المبحث الأول: مظاهر التجوز النحوي عند علماء العصر الحديث

يتناول هذا المبحث تحليل مظاهر التجوز النحوي (التساهل والإباحة في نتاج ثلاثة من أبرز علماء اللغة العراقيين المعاصرين: خليل إبراهيم العطية، مهدي المخزومي، وأحمد عبد الستار الجواري وقد وقع الاختيار على هؤلاء الثلاثة لتمثيلهم توجهات مختلفة تجاه القواعد النحوية التقليدية، تتراوح بين النقد والاعتدال والتوازن، وينقسم المبحث إلى ثلاثة أقسام، كل منها مخصص لعالم واحد، مع التركيز على أمثلة تحليلية محددة تكشف طبيعة التجوز في عملهم، سواء في مجال الحذف والافتراض أو الدلالات، أو نقد نظرية العامل، والسببية.

القسم الأول: مظاهر التجوز عند خليل إبراهيم العطية:

بعد المطالعة المتكاملة لكتاب النحو في لهجة قيس تبين أن خليل إبراهيم العطية يُعد من الباحثين الذين مزجوا بين الأصالة التراثية والرؤية المعاصرة في دراسة النحو العربي، وقد اتسم منهجه بعدة سمات بارزة: الانفتاح على اللهجات العربية القديمة، والاعتماد على الاستقراء اللغوي قبل التقعيد، والنزعة الوصفية التي تبتعد عن الأحكام المطلقة، والجرأة في قبول الظواهر اللغوية غير المطردة، والتوفيق بين القاعدة والاستعمال الحي للغة، وقد تجلى التجوز النحوي عنده في ثلاثة نماذج رئيسية: ظاهرة " لعل الجارة " وتوكيد الفعل بنوني التوكيد، وإجراء" قال" معنى " ظن".

1- ظاهرة " لعل الجارة " التجوز بين القياس والاستعمال اللهجي:

عرض الظاهرة:

يتعرض العطية في دراسته " النحو في لهجة قيس" لظاهرة لغوية فريدة وهي استعمال حرف " لعل" جارًا في لهجة بني عقيل من قيس، فيقولون: " لعلِ زيدٍ قائم" بكسر اللام الأخيرة وجر الاسم بعدها، بينما الأصل في العربية الفصحى أن " لعل " من أخوات " إنّ " تنصب الاسم وترفع الخبر ([1]).

التحليل:

يبدأ العطية بعرض الاستعمال اللهجي كما رواه أبو زيد الأنصاري، مؤكدًا أنه استعمال مسموع عن العرب لا يمكن تجاهله، ثم يستشهد بأبيات شعرية تنسب إلى كعب بن سعد الغنوي، وخالد بن جعفر العبسي، مما يعزز ثبوت الظاهرة. بعد ذلك، يعرض آراء النحاة المتقدمين، ومن أبرزهم أبو علي الفارسي الذي لجأ إلى تأويل معقد بالحذف والتقدير، وابن هشام الذي رفض هذا التأويل واعتبر الظاهرة لغة حقيقية لقوم بأعيانهم.

---

[1]) النحو في لهجة قيس، مجلة المورد، العدد الأول، 2008م، 106.

ISSN : 2410-1818

ويرى العطية أن " لعل" في هذا الاستعمال تقترب من كونها حرفًا زائدًا، وأن الاسم بعدها في موضع رفع على الابتداء تقديرًا، وليس للمجرور لفظ المتعلق؛ لأنها لم تدخل لتوصيل عامل، وهذا تحليل يتجاوز التفسير التقليدي القائم على العامل اللفظي إلى تفسير وظيفي.

مظاهر التجوز عند العطية في هذا المثال:

- التجوز في قبول اللهجة كمصدر تشريعي: لم يقف عند حدود القاعدة القياسية، بل تجاوزها إلى قبول اللهجة القيسية كحقيقة لغوية.
- التجوز في نقد التأويلات التقليدية: عرض تأويل الفارسي، ثم أشار إلى ضعفه وتكلفه.
- التجوز في إعادة تعريف العامل النحوي: ذهب إلى أن الاسم بعد " لعل "لا يتعلق بعامل لفظي، بل هو مبتدأ في موضع رفع تقديرًا.
- التجوز في التعميم المنهجي: عمّم الظاهرة من بني عقيل إلى القيسيين كلها، بل واعتبرها جزءاً من التراث العام.
- التجوز في الاعتماد على السماع مقابل القياس: فضل السماع اللغوي على القياس النظري.

2- توكيد الفعل بالنون (التجوز بين القاعدة والضرورة الشعرية):

عرض الظاهرة:

يتناول العطية مسألة توكيد الفعل المضارع بالنونين الخفيفة والثقيلة، والقاعدة المستقرة أن الفعل يبنى على الفتح عند اتصاله بهذه النونات. لكنه يعرض لظواهر لهجية تخالف هذه القاعدة، وتنسب إلى قبيلتي فزارة وطيئ، حيث تحذف النون في بعض السياقات الصوتية، كما في قولهم: " هل ترمين يا فلان؟" بدلًا من " هل ترمينَّ؟ " ([1]).

التحليل:

يستشهد العطية بأبيات شعرية، منها بيت حريث بن عنّاب الطائي، وبيتين آخرين لم ينسبا، غير أنه لا يثبت هذه الظاهرة بشكل مطلق؛ بل يُبدي شكًا في صحتها ونسبتها إلى القبائل المذكورة، ويرجح أن تكون من باب الضرورة الشعرية لا من باب القاعدة المطردة، فيقول: " ولسنا على يقين من كون هذه الظاهرة صحيحة النسبة إلى فزارة القيسية، فليس بين أيدينا ما يعضد ذلك، ونشك أن تكون ظاهرة نحوية لاحتمال الضرورة في الأبيات".

[1]) النحو في لهجة قيس، 106.

ISSN : 2410-1818

مظاهر التجوز عند العطية في هذا المثال:

- التجوز في التردد بين الإثبات والنفي: جمع بين الإثبات النظري والتشكيك في الصحة، مما يعكس تجوّزًا في الحكم النهائي.
- التجوز في تفسير الظواهر الشاذة بالضرورة الشعرية: حمل بعض الشواهد على الضرورة بدل اعتمادها قاعدة لغوية.
- التجوز في التعامل مع الروايات التراثية: لم يقبل الروايات المتداولة بشكل تسليمي، بل شكك فيها لعدم وجود ما يعضدها.
- التجوز في الاعتراف بالحدود المعرفية: اعترف بأن اليقين النحوي ليس مطلقاً وأن هناك حدودًا لا يمكن تجاوزها.
- إجراءً قال "بمعنى " "ظن" التجوز في الدلالة.

عرض الظاهرة:

يتناول العطية ظاهرة دلالية دقيقة، وهي إجراء الفعل قال "مجرى" "ظن" في بعض السياقات، بحيث يفيد معنى الاعتقاد لا الحكاية المباشرة ويستشهد ببيت الحطيئة:

«إذا قلت أني آيبٌ أهل بلدةٍ وضعت بها عنه الولية بالهجرِ[1]

التحليل:

يرى العطية أن الشاعر أجرى "قلت" مجرى "ظننت" بدلالة فتح همزة " أنّ" في قوله " أني " . فلو كان القصد الحكاية لكسر الهمزة، كما في " قلت إني ". وفتح الهمزة يدل على أن الجملة في موضع مفعول به لفعل القلب. وهذه الظاهرة، بحسب العطية، ليست مختصة بلهجة سليم أو عبس، بل أصبحت تراثًا عامًا في العربية الفصحى.

مظاهر التجوز عند العطية في هذا المثال:

- التجوز في تحويل الدلالة: حول معنى " القول" من الحكاية إلى الظن، وهو انتقال دلالي يتجاوز المعنى الأصلي.
- التجوز في الاعتماد على العلامة الشكلية: جعل فتحة همزة " أن " دليلًا على المعنى، مما يعكس تجاوزًا من الشكل إلى الدلالة.

---

[1]) النحو في لهجة قيس، 107.

ISSN : 2410-1818

- التجوز في التعميم من الشاهد إلى القاعدة: انتقل من بيت الحطيئة إلى تعميم الظاهرة على الفصحى كلها.
- التجوز في المزج بين التحليل التركيبي والدلالي: لم يقتصر على الإعراب، بل ربطه بالمعنى والسياق.

القسم الثاني: التجوز عند مهدي المخزومي:

يُعد مهدي المخزومي (ت 1995م) من أبرز النقاد للتراث النحوي العربي. وقد اتسم منهجه - من خلال التنقيب في كتابه في النحو نقد وتوجيه- بالنقد الجذري للتراث، والدعوة إلى إعادة بناء الدرس النحوي على أسس جديدة، والتأكيد على الاستعمال اللغوي كمرجع أول، ورفض التعليل المتكلف، وتقويض مركزية نظرية العامل. وقد تجلى التجوز عنده في أربعة نماذج رئيسية: ظاهرة نقد الجملة الفعلية، وظاهرة المساواة بين الفاعل والمفعول، وظاهرة نقد التعليل النحوي، ونقد نظرية العامل.

1- ظاهرة نقد الجملة الفعلية " تجوز في تجاوز التقسيمات الصناعية ":

عرض الظاهرة:

يقول المخزومي في " في النحو العربي نقد وتوجيه": " فإذا أردنا أن ندرس الجملة الفعلية دراسة جديدة في ضوء المنهج اللغوي وجب علينا أن نغض النظر عن كل ما قدموه من اعتبارات لا تمت إلى الطبيعة اللغوية بصلة، وأن ننسى أنهم فصلوا القول فيما بينهما في الواقع اللغوي باب واحد"([1]).

التحليل:

يدعو المخزومي إلى تجاوز التقسيمات الصناعية التي أقامها النحاة بين أنواع الجملة الفعلية، معتبرًا أن هذه التقسيمات لا تستند إلى طبيعة الاستعمال اللغوي، بل إلى اعتبارات نظرية جامدة.

مظاهر التجوز عند المخزومي في هذا المثال:

- التجوز في رفض القياس النحوي: دعا إلى إهمال ما قرره النحاة من تقسيمات.
- التجوز في نقض التقسيم الصناعي: رفض الفصل بين الظواهر النحوية المتشابهة.
- التجوز في تغليب المنهج الوصفي: قدم المنهج اللغوي القائم على الاستعمال على المنهج القياسي.
- التجوز في تعميم الحكم: عمم الحكم على النحاة بأنهم اعتمدوا اعتبارات غير لغوية.

[1]) في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ ، 1986م، 47.

ISSN : 2410-1818

2-المساواة بين الفاعل والمفعول" تجوز في إعادة قراءة التراث".

عرض الظاهرة:

يقول المخزومي: " فلم يبدُ من معالجة سيبويه موضوع الفاعل أنه فرق مثل هذا التفريق، فقد قال: هذا باب الفاعل الذي لم يتعدَّ فعله إلى مفعول؛ والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعل، فالفاعل والمفعول في هذا سواء؛ يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل" [1].

التحليل:

يعيد المخزومي قراءة نص سيبويه ليؤكد أن سيبويه نفسه لم يقم بفصل حاد بين الفاعل والمفعول، وأن النحاة المتأخرين هم الذين بالغوا في التفريق.

مظاهر التجوز عند المخزومي في هذا المثال:

- التجوز في إعادة قراءة التراث: إعادة تأويل كلام سيبويه بما يخدم رؤيته الحديثة.
- التجوز في نقض الفصل بين الفاعل والمفعول: ألغى الحد الفاصل بينهما في بعض السياقات.
- التجوز في المساواة الإعرابية: اعتبر أن المفعول قد يرتفع كما يرتفع الفاعل.
- التجوز في تغليب الوظيفة على الشكل: فسر الظاهرة بناءً على الوظيفة لا الموقع الشكلي.

3- نقد التعليل والعامل (تجوّز في تقويض أسس النحو التقليدي):

عرض الظاهرة وتحليلها:

ينتقد المخزومي التوسع في التعليل النحوي، ويقول في معرض حديثه عن إعراب الفعل المضارع: " كان تعليل البصريين لإعرابه بتعليلهم رفعه، وذلك يشعر بضعف الحجة وافتعال العلل". كما ينتقد الاشتغال المفرط بمفهوم " العامل في كتاب الخصائص لابن جني " معتبرًا أن ذلك أدى إلى تكلف وتمحل [2].

مظاهر التجوز عند المخزومي في هذا المثال:

-التجوز في نقض التعليل التقليدي: رفض التعليل القائم على العلة والعامل، وعدّه قائمًا على افتعال الأسباب.

---

[1]) المرجع السابق،46.

[2]) في النحو العربي نقد وتوجيه،130، 131، 142، 143.

ISSN : 2410-1818

-التجوز في التشكيك في حجج النحاة: اعتبر أن تعليلاتهم ضعيفة لتكرارها واعتمادها على الأساس نفسه.

-التجوز في تقويض مركزية العامل: قلّل من قيمة العامل يوصفه أساسًا التفسير.

-التجوز في تغليب الوصف على الجدل: دعا إلى الانتقال من الجدل النظري إلى وصف الاستعمال.

- التجوز في حدة الخطاب العلمي: استعمل عبارات نقدية حادة ("لا عذر لهم"، "تخبط"، "افتعال").

القسم الثالث: مظاهر التجوز عند أحمد عبد الستار الجواري:

يُعد أحمد عبد الستار الجواري من الباحثين الذين جمعوا بين الثقافة التراثية والرؤية النقدية المعتدلة. وقد اتسم منهجه - من خلال الغوص في ثنايا كتابه نحو التيسير- بالنقد الجزئي للتراث، والدعوة إلى تيسير النحو، ودمج الإعراب بالتركيب، والاعتماد على ظاهر النص، والوسطية في التعامل مع القضايا الخلافية.

وقد تجلّى التجوز النحوي عنده في ثلاثة نماذج رئيسية: نقد باب النداء، ونقد التقدير بعد أدوات الشرط، ودعوة دمج الإعراب بالتركيب.

1- نقد باب النداء (تجوز في رفض تقدير العامل المتعسف):

عرض الظاهرة:

يقول الجواري: " ولعل باب النداء من أوضح الأمثلة على تعسفهم في تقدير العامل وفي توجيه الكلام على أساس قواعدهم العامة مهما أوغلت في الشطط" ([1]).

التحليل:

يرى الجواري أن النحاة في باب النداء بالغوا في تقدير العامل، إذا افترضوا وجود فعل محذوف (مثل " أنادي" أو " أدعو") لتفسير نصب المنادى. وهذا التقدير لا يستند إلى الاستعمال اللغوي، بل هو محاولة لإخضاع الظاهرة لقاعدة عامة.

[1]) نحو التيسير: دراسة ونقد منهجي، أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (ب.ط)، 1404هـ، 1984م، 46.

ISSN : 2410-1818

مظاهر التجوز عند الجواري في هذا المثال:

- التجوز في نقد تقدير العامل: رفض الإفراط في تقدير العامل وعدّه تعسفًا.
- التجوز في نقد التفسير القاعدي: اعتبر أن إخضاع الظاهرة لقواعد عامة صارمة أدى إلى الشطط.
- التجوز في تغليب الاستعمال اللغوي: دعا إلى فهم النداء كما يستعمل فعليًا.
- التجوز في رفض التحليل الذهني المجرد: انتقد التوجيهات التي تعتمد على افتراضات غير مباشرة.
- التجوز في توسيع النقد: جعل باب النداء نموذجًا على خلل منهجي في الدرس التقليدي.

2- نقد التقدير بعد أدوات الشرط (تجوز في رفض المحذوف الواجب):

عرض الظاهرة:

ينتقد الجواري طريقة النحاة في تحليل التراكيب الشرطية، مستشهدًا بقوله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾ [التوبة: 6]، وقله تعالى: ﴿**إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ**﴾ [الانفطار: 1]، ويقول: " تكلفوا وتعسفوا في التقدير حتى يسلم لهم الأصل الذي وضعوه، فزعموا أن بعد أداة الشرط فعلًا محذوفًا واجب الحذف"([1]).

التحليل:

يرى الجواري أن النحاة افترضوا وجود أفعال محذوفة بعد أدوات الشرط بهدف الحفاظ على القاعدة النحوية، وهذا تعسف في التحليل.

مظاهر التجوز عند الجواري في هذا المثال:

- التجوز في رفض التقدير الإلزامي: رفض فكرة وجود فعل محذوف واجب التقدير.
- التجوز في نقد التفسير القاعدي: اعتبر أن النحاة يعرضون القاعدة على النص، بدلًا من استخراجها منه.
- التجوز في التشكيك في المنهج التراثي: وصف التحليل بأنه تعسف وتكلف.
- التجوز في تغليب ظاهر النص: دعا إلى الاكتفاء بالبنية الظاهرة دون افتراض محذوفات.
- التجوز في إعادة بناء الفهم النحوي: محاولة إعادة تفسير التراكيب القرآنية بعيدًا عن التأويل التقليدي.

[1]) نحو التيسير: 59.

ISSN : 2410-1818

3-ظاهرة دعوة دمج الإعراب بالتركيب (تجوز في إعادة بناء النظام النحوي):

عرض الظاهرة:

يقول الجواري: " وأحسب أن تيسير هذا الأمر إنما يكون بالتخفيف من قواعد الإعراب، وبالعمل على دمج تلك القواعد الإعرابية بقواعد نظم الكلام وتركيبه"[1].

التحليل:

يدعو الجواري إلى تحقيق قواعد الإعراب ودمجها مع قواعد التركيب، أي إعادة ربط الجانب الإعرابي بالجانب التركيبي الوظيفي للجملة، مما يعني تجاوز النظرة التقليدية التي تعزل الإعراب عن السياق.

مظاهر التجوز عند الجواري في هذا المثال:

- التجوز في تبسيط القواعد: الدعوة إلى التخفيف من قواعد الإعراب.
- التجوز في إعادة بناء النحو: دمج الإعراب مع التركيب يمثل تجاوزًا للفصل التقليدي.
- التجوز في نقد النظام التقليدي: إعادة النظر في البنية النحوية الموروثة.
- التجوز في الاتجاه الإصلاحي: تقديم رؤية إصلاحية تهدف إلى تغيير بنية الدرس النحوي.
- التجوز في المنهج الوظيفي: الانتقال من النحو القائم على القواعد إلى نحو يعتمد على وظيفة الكلام.

بعد هذا الاستعراض التحليلي لمظاهر التجوز عند العطية والمخزومي والجواري، يمكننا رصد الاختلافات الجوهرية بينهم كما يأتي:

العالم	درجة التجوز	أبرز المظاهر	الموقع المنهجي
العطية	توازن واعتدال	قبول اللهجات، التوفيق بين القاعدة والاستعمال، الاعتماد على السماع	وسط بين التقليد والتجديد
المخزومي	جرأة وجذرية	نقد التراث، إعادة البناء، رفض التعليل، تقويض نظرية العامل	تجديد جذري
الجواري	اعتدال ونقد جزئي	نقد التقدير، تيسير النحو، دمج الإعراب بالتركيب	إصلاحي معتدل

[1]) المرجع السابق: 138.

ISSN : 2410-1818

المبحث الثاني: دراسة وصفية مقارنة لمظاهر التجوز النحوي عند الجواري والمخزومي والعطية

بعد أن قمنا في المبحث الأول برصد وتحليل مظاهر التجوز النحوي لدى كل من خليل إبراهيم العطية، ومهدي المخزومي، وأحمد عبد الستار الجواري، يبرز الآن سؤال مركزي: كيف يمكن أن نقرأ هذه المظاهر في ضوء مقارنة منهجية تكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم، وما هي الفروق الدقيقة التي تميز كل عالم عن الآخر في تعامله مع ظاهرة التجوز النحوي، إن المقارنة بين هؤلاء الأعلام الثلاثة هي محاولة لفهم أعمق لطبيعة التجوز النحوي، فالتجوز ليس درجة واحدة، ولا اتجاهًا واحدًا، بل مدى واسع من المواقف والدرجات، يبدأ من مجرد التسامح مع شاهد شعري شاذ، وينتهي إلى الدعوة إلى إعادة بناء النحو على أسس جديدة، ولذا سنقسم هذا المبحث إلى ثلاثة محاور: أولها يتناول نقاط الاتفاق بين الأعلام الثلاثة، وثانيها يعرض نقاط الاختلاف وتفاوت درجات التجوز، وثالثها يخص السمات المنهجية لكل علم من الأعلام الثلاثة.

المحور الأول: نقاط الاتفاق (المشترك النقدي الذي يجمع الأعلام الثلاثة):

على الرغم من التباين الواضح في درجات التجوز، والأساليب المنهجية إلا أن الأعلام الثلاثة اتفقوا على النقد النحوي الحديث في جوهره ويمكن إجمالها في ثلاثة محاور:

1- نقد التفسير التقليدي القائم على العامل والتعليل: يُجمع الأعلام الثلاثة على أن النحو التقليدي قد أفرط في الاعتماد على نظريتي " العامل والتعليل"، مما أدى إلى تعقيد الدرس النحوي وإبعاده عن طبيعة اللغة وواقع الاستعمال.

عند المخزومي: يتجلى هذا النقد بشكل جذري وصريح، فهو يصف التعليلات النحوية التي أقامها البصريون بأنها " افتعال للأسباب"، ويرى أن التوسع في مباحث " العلة وعلة العلة" في كتاب الخصائص لابن جني إنما يعكس نزعة عقلة تجريدية ابتعدت بالدرس النحوي عن واقع الاستعمال. إن المخزومي يوجه نقده إلى أسس المنهج النحوي التقليدي.

عند الجواري: ينتقد تعسفهم في تقدير "العامل" في أبواب بعينها، كباب النداء وباب الشرط، فهو يرى أن النحاة حين يقدرون فعلاً محذوفاً لتفسير نصب المنادى أو لتفسير التركيب الشرطي، إنما يخضعون النص لقاعدة مسبقة، ولا يستخرجون القاعدة من النص، وهذا النقد، وإن كان أقل جرأة من نقد المخزومي، يصب في الاتجاه نفسه.

عند العطية: يرفض التأويلات المتكلفة التي لجأ إليها بعض النحاة كأبي علي الفارسي في تفسير ظاهرة " لعل الجارة" ويفضل قبول الظواهر اللغوية كما هي دون افتراض محذوفات معقدة، وهو بذلك يشترك مع الجواري والمخزومي في نقد التكلف الذي لحق بالدرس النحوي.

ISSN : 2410-1818

إذًا الثلاثة مجمعون على أن النحو التقليدي قد ابتعد في بعض جوانبه عن وصف الاستعمال الحقيقي للغة، وأن نظرية العامل والتعليل تحتاج إلى مراجعة نقدية جادة.

2- الاعتماد على الاستعمال اللغوي الحي بوصفه المرجع الأول: يتفق الأعلام الثلاثة على أن المرجع الأول في التحليل النحوي هو الاستعمال اللغوي الفعلي سواء كان شعرًا أو نثرًا أو روايات لهجية، وليس القياس النظري المجرد:

عند المخزومي: يدعو صراحة إلى دراسة الجملة الفعلية في ضوء المنهج اللغوي" القائم على الاستعمال، ويرفض الاعتبارات التي لا تمت إلى الطبيعة اللغوية بصلة" إنه يريد أن ينطلق النحوي من اللغة نفسها، لا من القواعد التي وضعها النحاة قبله.

عند الجواري: يدعو إلى فهم النداء والتراكيب الشرطية " كما تستعمل فعليًا"، والاكتفاء بظاهر النص دون افتراض محذوفات. وهو بذلك يؤكد أن الاستعمال هو الفيصل في الحكم النحوي.

عند العطية: يعتمد على الشواهد الشعرية والروايات اللهجية في دراسة ظاهرة " لعل الجارة " وتوكيد الفعل، بل إنه يشكك في الروايات التي لا تعضدها شواهد كافية، قائلًا: " ولسنا على يقين من كون هذه الظاهرة صحيحة النسبة" إنه يضع الاستعمال المسموع فوق القياس النظري، ويرفض قبول أي حكم لا يستند إلى سماع موثوق.

إذًا الثلاثة يتفقون على أولوية الاستعمال على القياس، وبأن النحو يجب أن يصف اللغة كما هي لا وفق قواعد مسبقة.

3- محاولة تقليل التقدير والتكلف في التحليل النحوي: يُجمع الأعلام الثلاثة على ضرورة تقليل الاعتماد على "التقدير" (أي تقدير محذوفات غير ظاهرة)، و" التكلف" في التأويل والاكتفاء بما هو ظاهر من النص، وهذا المبدأ يمثل التجوز النحوي في أبسط صورة.

عند المخزومي: يرفض التقديرات الذهنية المعقدة التي لا تستند إلى واقع لغوي، ويدعو إلى "غض النظر" عنها.

عند الجواري: يرفض " التقدير الواجب " بعد أدوات الشرط، ويرى أن النحاة " تكلفوا وتعسفوا في التقدير حتى يسلم لهم الأصل الذي وضعوه ".

عند العطية: يفضل تقدير الكون الخاص " مقتول" على تقدير الكون المطلق " موجود"؛ لأنه أوضح وأقل **تعسفًا.**

إذًا الثلاثة يدعون إلى تبسيط التحليل النحوي، والتخلص من التعقيدات التي أضافها النحاة عبر قرون من التقعيد والتفريع.

ISSN : 2410-1818

خلاصة المحور الأول:

يمكن القول إن العلماء الثلاثة يشتركون في رؤية نقدية للتراث النحوي تقوم على ثلاثة مبادئ: نقد العامل والتعليل، والاعتماد على الاستعمال، وتقليل التقدير.

المحور الثاني: نقاط الاختلاف (تفاوت درجات التجوز ومستوياته):

إن الاختلاف بين الأعلام الثلاثة يكمن في اختلاف درجات التجوز ومستوياته:

المخزومي: (الجرأة العالية والنقد الجذري): يمثل مهدي المخزومي الطرف الأكثر تجوزًا، فهو لا يكتفي بنقد جزئي أو تعديل بعض القواعد، بل يدعو إلى إعادة بناء الدرس النحوي على أسس جديدة. ويمكن إجمال خصائص تجوزه في النقاط التالية:

1- دعوته إلى إعادة البناء الكامل: المخزومي ثائر على المنهج النحوي التقليدي برمته، يدعو إلى دراسة جديدة في ضوء المنهج اللغوي، وإلى غض النظر عن كل ما قدموه من اعتبارات.
2- نقده لكبار الأئمة: لا يخشى المخزومي من نقد كبار أئمة النحو كابن جني، بل يصف منهجه في " الخصائص" بأنه قائم على " التكلف والتمحل". كما يعيد قراءة سيبويه بطريقة تتحدى القراءات التقليدية.
3- استعماله لغة نقدية حادة: يصف المخزومي تعليلات البصريين بإنها " افتعال للأسباب" ويتحدث عن " تخبط النحاة وتمحلهم" ويقول إنه " لا يجد لهم عذرًا " هذه لغة نقدية حادة، وتعكس موقفًا نقديًا جذريًا.
4- تعميمه الحكم على التراث: لا يكتفي المخزومي بنقد قضايا جزئية، بل يصدر أحكامًا عامة على" النحاة " و " الدرس النحوي " ككل دون تفصيل بين المدارس والعصور.

الجواري: (الاعتدال والنقد الجزئي) يمثل أحمد عبد الستار الجواري الطرف الوسطي، فهو ناقد لكنه معتدل، ومصلح لكنه لا يهدم، ويمكن إجمال خصائص تجوزه في النقاط التالية:

- النقد الجزئي المركّز: لا يتوسع الجواري في نقده ليشمل التراث بأكمله، بل يركز على قضايا محددة يراها موضع تعسف وتكلف: باب النداء، والتقدير بعد أدوات الشرط، وقواعد الإعراب المتشعبة، هذا التركيز يمنح نقده قوة ووضوحًا.
- الدعوة إلى التيسير لا الهدم: الجواري يريد " تيسير " النحو، لا هدمه. يدعو إلى " تخفيف قواعد الإعراب" و" دمجها بقواعد التركيب" وهي دعوة إصلاحية تدريجية، إنه يريد جعل النحو أقرب إلى الفهم، دون أن يفقد صلته بالتراث.
- الاعتدال في الخطاب: يحافظ الجواري على خطاب علمي متزن، ولغته ليست نقدية حادة.

ISSN : 2410-1818

- الاكتفاء بظاهر النص: يتبنى الجواري مبدأ " ظاهر النص " بقوة، داعيًا إلى فهم النداء والتراكيب الشرطية كما هي دون افتراض محذوفات هذا المبدأ بسيط لكنه يحمل طياته تجوزًا منهجيًا كبيرًا.

العطية: (التوازن والتوفيق بين القاعدة والاستعمال):

يمثل خليل إبراهيم العطية الطرف الأكثر توازنًا، فهو لا يهدم ولا يصلح فقط، بل يسعى إلى التوفيق بين القاعدة النحوية والاستعمالات اللغوية المختلفة، ويمكن إجمال خصائص تجوزه في النقاط التالية:

- التوفيق بين القاعدة والاستعمال: العطية ليس ثائرًا على القواعد، ولا هو محافظ جامد، هو يريد أن يجمع بين القاعدة النحوية وقبول الاستعمالات اللهجية والشاذة إذا ثبتت بالسماع.
- الانفتاح على اللهجات: يتميز العطية عن غيره باهتمامه الكبير باللهجات العربية القديمة (خاصة لهجة قيس) واعتبارها مصدرًا أصيلًا لفهم تطور اللغة العربية، إذ يفتح بابًا جديدًا في الدرس النحوي، لم يهتم به المخزومي ولا الجواري.
- التواضع المعرفي: يتميز العطية بالتواضع المعرفي النادر في الدراسات النحوية، فهو يعترف بعدم اليقين في بعض القضايا، قائلًا: " ولسنا على يقين"، " نشك أن تكون ظاهرة نحوية". هذا الموقف يعكس وعيًا بحدود المعرفة الإنسانية.
- المنهج الوصفي الاستقرائي: يعتمد العطية على استقراء الشواهد أولًا ثم استخلاص الأحكام، وهو عكس المنهج القياسي التقليدي" القاعدة ثم الشواهد" هذا المنهج يضفي على دراساته طابعًا علميًا حديثًا.

مقارنة درجات التجوز عند الأعلام الثلاثة:

أوجه المقارنة	المخزومي	الجواري	العطية
معيار المقارنة	جرأة عالية	اعتدال	توازن
الموقف من نظرية العامل	يرفضها جذريًا ويدعو إلى تجاوزها	ينتقد الافراط في تقدير العامل	لا يتعرض لها مباشرة، لكنه يقدم تفسيرات وظيفية بديله
الموقف من التعليل النحوي	يعتبره " افتعالًا للأسباب" وتمحلًا	ينتقد التعليل المتكلف في مواضع محددة	يفضل الاكتفاء بالظاهر دون تعليل معقد
الموقف من التقدير	يرفض التقديرات الذهنية المعقدة	يرفض " التقدير الواجب" في الشرط والنداء	يفضل أقل تقدير ممكن" الكون الخاص بدل المطلق"

ISSN : 2410-1818

أوجه المقارنة	المخزومي	الجواري	العطية
الموقف من التراث	نقد جذري ودعوة لإعادة البناء	نقد جزئي ودعوة للإصلاح والتيسير	توفيق بين التراث والاستعمال
لغة الخطاب	حادة ونقدية " افتعال"، "تخبط "، لا عذر لهم"	معتدلة " تعسف "، " تكلف"، " شطط"	وصفية متوازنة، أحيانًا يتواضع " لسنا على يقين"
الموقف من اللهجات	لا يتعرض لها بشكل مباشر	لا يتعرض لها بشكل مباشر	يقبلها كمصدر لغوي أصيل، ويدرسها بعمق
التأثر بالمناهج الحديثة	متأثر باللسانيات الوظيفية والوصفية	متأثر بدعوات التيسير العربية (شوقي ضيف)	متأثر بالمنهج الوصفي الاستقرائي
درجة التجوز الإجمالية	عالية جدًا	متوسطة	معتدلة إلى متوسطة

ويمكن تفسير هذه الاختلافات بعدة عوامل:

1- الخلفية المعرفية: المخزومي تأثر باللسانيات الغربية الحديثة (الوظيفية والوصفية) أكثر من غيره، مما جعله أكثر جرأة في نقده. الجواري تأثر بدعوات التيسير العربية (كشوقي ضيف)، مما جعله أكثر اعتدالاً، العطية تأثر بالدراسات اللهجية والوصفية، مما جعله أكثر توازناً.
2- طبيعة مشروع كل منهم: المخزومي يقدم مشروعاً شاملاً لإعادة بناء النحو، والجواري يقدم مشروعاً إصلاحيًا جزئيًا، العطية يقدم مشروعًا توفيقياً بين القديم والجديد.
3- الجمهور الموجه إليه الخطاب: المخزومي يخاطب النخبة الأكاديمية، والجواري يخاطب المتخصصين والدارسين، والعطية يخاطب الباحثين في اللهجات والوصف اللغوي.

المحور الثالث: السمات المميزة لكل علم من الاعلام الثلاثة:

يتميز كل عالم بسمات منهجية فريدة تمثل بصمته الخاصة في الدرس النحوي الحديث. هذه السمات تجعل كل واحد منهم مدرسة مستقلة.

مهدي المخزومي (رائد النقد الجذري):

1- الروية الشاملة لإعادة البناء: المخزومي ليس ناقدًا فقط، بل يقدم رؤية متكاملة لكيف ينبغي أن يكون النحو، إنه لا يكتفي ببيان مواضع الضعف، بل يقترح بدائل منهجية واضحة (المنهج اللغوي، وصف الاستعمال، تجاوز نظرية العامل).

ISSN : 2410-1818

2- ربط النحو باللسانيات الحديثة: المخزومي من أوائل النحاة الذين استخدموا اللسانيات الحديثة (الوظيفية والوصفية) في نقد التراث النحوي، هو يقرأ سيبويه وابن جني في ضوء اللسانيات الحديثة مما يمنح نقده طابعًا علميًا معاصرًا.

3- القراءة النقدية للتراث من أجل تجاوزه: يستخدم المخزومي النصوص التراثية (مثل نص سيبويه في الفاعل والمفعول) لنقد التصورات التراثية اللاحقة. هذه الاستراتيجية النقدية تجعل نقده أكثر إقناعًا.

4- الجرأة على نقد كبار أئمة النحو: لا يخاف المخزومي من نقد كبار أئمة النحو، ولا يتردد في وصف آرائهم بأنها " تمحل " أو " افتعال".

أحمد عبد الستار الجواري (التيسير والاعتدال):

1- التركيز على قضايا التقدير والتعليل: يتميز الجواري باهتمام خاص بنقد " التقدير" و" التعليل" في النحو التقليدي، وهو يرى أن هذين المفهومين هما مصدر التقعيد الرئيسي في الدرس النحوي.

2- دعوة دمج الإعراب بالتركيب: يقدم الجواري فكرة إصلاحية عملية: دمج قواعد الإعراب بقواعد نظم الكلام وتركيبه " هذه الفكرة تحمل في طياتها تجوزًا منهجيًا، لأنها تتجاوز الفصل التقليدي بين المستويات النحوية.

3- مبدأ ظاهر النص: يتمسك الجواري بمبدأ ظاهر النص (الاكتفاء بما في النص) دون افتراض محذوفات، هذا المبدأ هو ثورة على منهج التقدير الذي طغى على النحو العربي لقرون.

4- الاعتدال في الخطاب: يحافظ الجواري على خطاب علمي متزن، هذا الاعتدال يجعل أفكاره أكثر قبولًا.

خليل إبراهيم العطية (المنهج التوفيقي والوصفي):

1- الانفتاح على اللهجات العربية القديمة: يتميز العطية عن غيره باهتمامه الكبير باللهجات العربية القديمة (خاصة لهجة قيس). واعتبرها مصدرًا أصيلًا لفهم تطور اللغة. هذا الاهتمام يفتح آفاقًا جديدة في الدرس النحوي.

2- التوفيق بين القاعدة والاستعمال: العطية يسعى إلى التوفيق بين القاعدة النحوية المستقرة والاستعمالات اللهجية المختلفة، معترفًا بشرعية كل منهما في سياقه.

3- التواضع المعرفي والاعتراف بالوجود: يتميز العطية بالتواضع المعرفي؛ إذ إنه يعترف بعدم اليقين، ويترك المسائل الخلافية مفتوحة، ولا يصدر أحكامًا قاطعة عندما لا تكون الأدلة كافية.

4- المنهج الوصفي الاستقرائي: يعتمد العطية على استقراء الشواهد أولًا، ثم استخلاص الأحكام. هذا المنهج هو عكس المنهج القياسي التقليدي (القاعدة ثم الشواهد)

ISSN : 2410-1818

الخاتمة:

في ختام هذه البحث الموسوم بـ (مظاهر التجوز عند المحدثين: دراسة وصفية تحليلية مقارنة في جهود المخزومي والجواري والعطية) يمكن القول إن البحث قد توصل إلى جملة من النتائج وهي:

1- أن التجوز النحوي ليس مفهومًا مستحدثًا بل هو امتداد لنزعات أصيلة في التراث النحوي عبّر عنها القدامى بألفاظ متقارنة كالتساهل والتوسع والمسامحة والتقريب.

2- مثّل خليل العطية الاتجاه التوفيقي المتوازن، حيث قبل ظاهرة " لعل الجارة" في لهجة بني عقيل رغم خروجها عن القياس، ورفض التأويلات المتكلفة، وقدم تفسيرًا وظيفيًا لا يقوم على العامل اللفظي، كما اهتم بالتحول الدلالي في إجراء " قال " بمعنى " ظن " معتمدًا على القرائن، وأبدى تشككًا في صحة بعض الروايات المتعلقة بتوكيد الفعل، مما يعكس تواضعًا معرفيًا نادرًا.

3- مثل مهدي المخزومي الاتجاه الجذري الأكثر جرأة؛ حيث دعا إلى تجاوز التقسيمات الصناعية للجملة الفعلية، وأعاد قراءة نص سيبويه، ليؤكد المساواة بين الفاعل والمفعول في بعض السياقات، ووصف تعليلات البصريين بأنها "افتعال للأسباب "، وقلل من مركزية نظرية العامل، متجاوزًا كبار أئمة النحو بلغة نقدية حادة.

4- أحمد عبد الستار الجواري الاتجاه المعتدل، الناقد جزئيًا، حيث رفض تقدير العامل في باب النداء ووصفه بالتعسف. ونقض فكرة الفعل المحذوف الواجب، التقدير بعد أدوات الشرط، ودعا إلى تخفيف قواعد الإعراب ودمجها بقواعد التركيب، محافظًا على خطاب علمي متزن، وقد أظهرت المقارنة بينهم أن درجات التجوز تتباين فيما بينهم فالمخزومي أكثر جرأة بدعوته إلى إعادة بناء النحو، والجواري في الوسط المعتدل بنقده الجزئي ودعوته إلى التيسير، والعطية في موقع التوازن بتوفيقه بين القاعدة والاستعمال، والانفتاح على اللهجات، وقد اتفق الثلاثة على نقد التفسير التقليدي القائم على العامل والتعليل، والاعتماد على الاستعمال اللغوي، وتقليل التقدير والتكلف في التحليل. وبناء على ذلك يخلص البحث إلى أن التجوز النحوي يمثل اتجاهًا أصيلًا في الفكر اللغوي العراقي الحديث، يسهم في تطوير الدرس النحوي وإعادة قراءته قراءة نقدية وصفية تحقق التوازن بين القاعدة اللغوية والاستعمال الواقعي.

ISSN : 2410-1818

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1- أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، عمان، الأردن، دار الجيل، بيروت، لبنان، (ب.ط)، (ب.ت).

2- الانتصار لسيبويه على المبرد، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط1، 1416هـ، 1996م.

3- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار كنوز أشبيليا، ط1، 1430هـ - 2009م.

4- تشنيف السمع بشرح شروط التثنية والجمع، الإمام محمد بن الخالص بن عنقاء (ت 1053هـ)، تحقيق: محمد بن حسن العمري، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1436هـ.

5- توجيه اللمع: أحمد ابن الحسن بن الخباز، تحقيق: فائز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط2، 1428هـ - 2007م.

6- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (ب، ط)، (ب.ت).

7- شرح التسهيل، ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد يدوي المختوم، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلام، ط1، 1410هـ، 1990م.

8- شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ - 2001م.

9- شرح قواعد الإعراب، ابن هشام، محمد بن مصطفى القوجوي (شيخ زاده) تحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا، (ب.ط)، (ب،ت).

10- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ، 1986م.

11- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدين بن منظور الأنصاري، الرويفعي الأفريقي (ت 711هـ) دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.

ISSN : 2410-1818

12- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنيف الرازي (ت 606هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، ط5، 1420هـ - 1999م.

13- المرتجل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، مجمع اللغة العربية، دمشق، (ب.ط)، 1392هـ، 1972م.

14- المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (ت 770هـ)، تحقيق: عبد العظيم الشاوي، دار المعارف، ط2، (د.ت).

15- معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1429هـ - 2008م.

16- المنجد في اللغة، لويس المعلوف، المطبعة الكاثولوكية، بيروت، ط19، (ب.ت).

17- نحو التيسير: دراسة ونقد منهجي، أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (ب.ط)، 1404هـ، 1984م.

18- النحو في لهجة قيس، خليل إبراهيم العطية، مجلة المورد، العدد الأول، 2008م

ISSN : 2410-1818

مجلــة الأندلس للعلوم الإنسانيـة والاجتماعيـة
مجلــة دوليـــة شهـريـــة علميـــة محكمـــة
الترقيـم الدولي الإلكتروني: ISSN:2410- 521X
الترقيـم الدولـي الورقـي :ISSN:2410- 1818
البريد الإلكتروني : journal@andalusuniv.net

المجلــة مفهرســة فــي المواقــع الآتيــة :

العام	2021	2022	2023	2024	2025
معامل أرسيف	0.2692	0.1954	0.3759	0.3068	0.5978
معامل التأثير العربي	1.60	1.73	1.25	1.55	1.59